



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبendi وعبد صالح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو النعم الماذنinin بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب

ورد الى المحكمة الاتحادية العليا كتاب دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية في مجلس القضاء الأعلى المرقم (٤٧٣) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٨) ومرفقة صورة مصورة من كتاب رئاسة محكمة استئناف النجف الاتحادية (قسم الشؤون الإدارية) المرقم (٨٢٤/٥) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٣) والمتضمن طلبها مفاتحة رئاسة المحكمة الاتحادية العليا بناء على طلب محكمة تحقيق النجف بالكتاب المرقم (١٧٩٧) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٢) لبيان الرأي فيما اذا كان القرار الصادر من مجلس محافظة النجف الاشرف المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١١ دستوري من عدمه ولدى الرجوع الى كتاب محكمة تحقيق النجف المشار اليه آنفاً تبين أنه تتضمن ما يلى : (بناء على القرار المتذبذب من قبل هذه المحكمة بتاريخ (٢٠١٣/٣/١٢) و لمقتضيات الدعوى المرقمة (٢٤٨) ق ٢٠١٢/١٠) يرجى من محكمتكم الموقرة مفاتحة المحكمة الاتحادية العليا فيما اذا كان قرار مجلس محافظة النجف الاشرف المرقم (١٨١) في (٤/٢٩) لسنة (٢٠١١/٦) المتضمن (تأمين مبلغ وقدره (٢,٣٧٥,٦٨٥,٠٠٠) مليارات وثلاثمائة وخمسة وسبعين مليون وستمائة وخمسة وثمانون ألف دينار لشراء سيارات لأعضاء مجلس محافظة النجف الاشرف نوع (جيسكارا) (gxr) من حساب آخر وذلك بسبب تأثر ورود المبلغ من وزارة المالية والنصل على إعادة تلك المبالغ الى الحساب الذي سحبت بعد استلامها من وزارة المالية) وكما جاء بالأمر المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١١ المرفق طيباً موافقاً للقانون ويحول مجلس محافظة النجف الاشرف التصرف بالايرادات المحلية دون الرجوع الى الحكومة المركزية من عدمه) شاكرين تعاونكم مع فائق التقدير . وضع الطلب أعلاه موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت الى القرار الآتي :

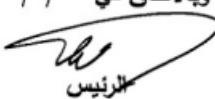
كو<sup>٧</sup> ماري عباس  
داد كاي بالأي نيتينجادي



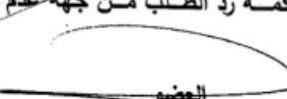
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢١ /اتحادية/ ٢٠١٣

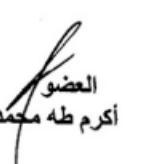
القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن محكمة التحقيق النجف تطلب من هذه المحكمة بموجب كتابها المرقم (١٧٩٧) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٢) عن طريق رئاسة محكمة استئناف النجف الاتحادية (قسم الشؤون الإدارية) المرقم (٨٢٤/٥) في (٢٠١٣/٣/١٣) ويواسطة دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية (قسم العلاقات) في مجلس القضاء الأعلى بكتابها المرقم (٤٤٧٣) في (٢٠١٣/٤/٤) في (٢٠١٣/٣/١٨) بيان الرأي بما إذا كان القرار المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١١ الصادر من مجلس محافظة النجف الأشرف في (٢٠١١/٦/٢٩) موافق للقانون ويخول مجلس محافظة النجف الأشرف التصرف بالإجراءات المحلية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية من عدمه وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان اختصاصاتها محددة في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها بيان الرأي في موضوع طلب محكمة تحقيق النجف المشار إليه أعلاه لذا تكون المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر في الطلب لذا قررت المحكمة رد الطلب من جهة عدم الاختصاص وصدر القرار باتاً وبالاتفاق في ٢٠١٣/٤/٢٨.

  
الرئيس  
محدث محمود

  
العضو  
فاروق محمد السامي

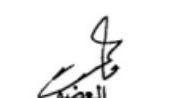
  
العضو  
جعفر ناصر حسين

  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
أكرم احمد بابان

  
العضو  
ميخلائيل شمشون قاسم كوركيس

  
العضو  
محمد صائب النقيشبendi

  
العضو  
حسين أبو التمن